الفصل التاسع
العولمة والتنمية المستدامة

ما هي التنمية المستدامة:

هي معطيات اقتصادية – ومعطيات اجتماعية ومعطيات بيئية – وتنمية مستدامة. والتعريف المادي للتنمية المستدامة، هو: ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها، أو تناقص جدواها بالنسبة للأجيال القادمة مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة أو غير متناقص من الموارد الطبيعية مثل البيئة والمياه الجوفية والكتلة البيولوجية.

أما التعريفات الاقتصادية فهي: الإدارة المثلى للموارد الطبيعية وذلك بالتركيز على الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعة ونوعيتها. واستخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل.

الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة:

- حماية الموارد الطبيعية.
- صيانة المياه عبر قلة من إمدادات المياه في بعض المناطق وضخ للمياه الجوفية بمعدلات غير مستدامة وتلويث النفايات الصناعية والزراعية والبشرية
- المياه السطحية والمياه الجوفية وتهديد البحيرات والمصبات في كل بلد تقريبا.
- وتخليص ملاجئ الأنواع البيولوجية.
- وحماية المناخ من الاحتباس الحراري.

نجاح التنمية المستدامة بيئيا:

يتطلب نجاح التنمية المستدامة بيئيا:

- حسن الإدارة البيئية للمشاريع الإنمائية بحيث يدمج محور الحفاظ على البيئة في هذه المشاريع وإجراء التقييم البيئي المستمر للمشاريع التنموية.

- ووجود قانون بيئي رادع
- والعمل على إنشاء مؤسسات معنية بشؤون البيئة
- نشر الوعي البيئي والتربية والتدريب وضرورة إدماج مفهوم التثقيف البيئي ضمن المناهج الدراسية.

ويحتاج تحقيق هدف التنمية المستدامة إلى إحراز تقدم متزامن في أربعة أبعاد هي الأبعاد: الاقتصادية – البشرية– البيئية– التكنولوجية، وهناك ارتباط وثيق بين هذه الأبعاد المختلفة.

والاستدامة تتطلب تغييرا تكنولوجيا مستمرا في البلدان الصناعية للحد من انبعاث الغازات ومن استخدام الموارد من حيث الوحدة من الناتج والتحسين التكنولوجي أمر هام في التوفيق بين أهداف التنمية وقيود البيئة.

البحوث العلمية البيئية:

الأبحاث العلمية البيئية الفعالة عامل أساسي في مكافحة التدهور البيئي. وببساطة، يمكن تحويل المؤثرات الأساسية للبحوث العلمية إلى مدخلات ومخرجات. المدخلات يمكن أن تقسم عموماً على عدد الأبحاث ومعدل الإنفاق على الأبحاث العلمية، وذلك بشكل نسبي أو مطلق. وفي حين يقارب عدد الأبحاث في العالم العربي العدد في بقية أنحاء العالم، وكان ينمو بنسبة ٦ إلى ٧ في المائة سنوياً بين ١٩٩٤ و١٩٩٨، أي ضعفي معدل النمو السكاني، فإن معدل الإنفاق على الأبحاث العلمية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي منخفض إلى أبعد الحدود في المنطقة العربية، أي نحو ٠,٢ في المائة. والمعدل العالمي هو ١,٤ في المائة، وفي اليابان يبلغ ٤ في المائة. والمعدل في العالم العربي هو المعدل الإقليمي الأدنى في العالم بأسره.

وهكذا، فإن حالة المدخلات في الأبحاث العلمية البيئية يمكن وصفها عموماً بأنها حالة يواجه فيها كثير من العلماء العرب الذين يزداد عددهم، موارد غير كافية مما يجعل هذه المشكلة تتفاقم، وكنتيجة طبيعية مباشرة للوضع الذي تم وصفه، تواجه المنطقة ما يسمى "هجرة الأدمغة": أي الأعداد الكبيرة من الباحثين العرب الذين يهاجرون بحثاً عن أوضاع أفضل لإعداد

بحوثهم. على سبيل المثال، كان هناك ١٢,٥٠٠ باحث مصري و١١,٥٠٠ باحث لبناني يعملون في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٠. هذه الظاهرة يمكن أن تفسرها جزئياً الأزمة المالية العامة التي حدثت في وقت مبكر، وواكبتها في كثير من الحالات مقاييس علمية وأكاديمية غير وافية.وبالنسبة الى مخرجات الأبحاث العلمية، فهذه يمكن تقييمها من خلال النظر في عدد الدراسات البحثية وعدد براءات الاختراع. إن حصة العالم العربي من الدراسات البحثية منخفضة، أما مساهمته في براءات الاختراع فتكاد لا تذكر.

تمويل البرامج البيئية:

إن الجهود الهادفة إلى تمويل البرامج البيئية وتشغيلها في المنطقة العربية يجب أن تأتي عن طريق الحكومات والقطاعين الخاص وغير الحكومي. والمسؤولية الرئيسية للقطاع العام هي دمج البيئة في سياسات التنمية الوطنية، بما في ذلك توفير مخصصات كافية للتخطيط والموازنات. ويجب اعتبار البيئة مطلباً ضرورياً لتنمية مستدامة وجزءاً هاماً ضمن الصورة المايكرو - اقتصادية ككل. ويجب تعديل النظام الحالي للحسابات الوطنية بحيث يوفر مؤشراً حقيقياً للتنمية المستدامة. وبكلام آخر، يجب أن ينعكس استنزاف وتدهور الموارد البيئية الوطنية كنفقات بدلاً من دخل.

ويمكن تلخيص ما يمكننا فعله في النقاط التالية:

حماية الطبيعة:

الموارد الطبيعية والتنوع الحيوي بما في ذلك التعاون في التخطيط والإدارة للمحميات المتجاورة مع طول الحدود المشتركة وحماية النوعيات المعرضة للخطر والطيور المهاجرة.

- التحكم بنوعية الهواء بما في ذلك المعايير العامة والمقاييس وكافة أنواع الإشعاعات الخطرة من صنع الإنسان والروائح والغازات المضرة.
- بيئة البحر وإدارة موارد الشطوط
- إدارة الفضلات بما في ذلك الفضلات الخطرة.
- التحكم بانتشار الحشرات بما في ذلك الذباب والبعوض – التحكم بالتلوث وإصلاح نتائجه.

- محاربة التصحر
- الوعي العام والتثقيف البيئي.
- تمويل البرامج البيئية
- تقليل التلوث الناتج عن الضجيج
- التنمية المستدامة بيئيا والبحوث العلمية البيئية

دور الدول العربية في التصدي للتحديات البيئية:

البيئة العربية وتحديات المستقبل:

هو التقرير السنوي الأول الذي يصدر عن المنتدى العربي للبيئة والتنمية . وقد تم تصميم التقرير ليساعد في تقييم أوضاع البيئة ومدى التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وصولاً إلى اقتراح حلول وتدابير لسياسات بيئية فاعلة. كما يتفحص التقرير مدى المساهمة العربية في المساعي البيئية الدولية.

تم تأسيس المنتدى العربي للبيئة والتنمية في (يونيو) ٢٠٠٦، كمنظمة إقليمية غير حكومية، في ختام مؤتمر حول "الرأي العام العربي والبيئة" نظمته مجلة "البيئة والتنمية" في بيروت. ناقش المؤتمر نتائج استطلاع إقليمي حول الاتجاهات البيئية للجمهور العربي، لقياس مستوى الوعي البيئي وتحديد القضايا التي تقلق الناس.

وقد انعكست نتائج الاستطلاع ومناقشات الجمهور والخبراء في أهداف المنتدى وخطته، مما أعطى عمله زخماً ينطلق من الاستجابة للحاجات الفعلية. ويهدف المنتدى إلى تشجيع المجتمعات العربية على حماية البيئة واستخدام الموارد الطبيعية على نحو رشيد، مما يؤدي في المحصلة النهائية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

وقد أطلق المنتدى مجموعة واسعة من النشاطات، أبرزها إصدار تقرير مستقل عن حال البيئة العربية.

التقرير الشامل الحالي هو الأول في سلسلة من التقارير السنوية التي ستركز على مواضيع محددة تشكل أهمية خاصة للمنطقة العربية.

وقد أعلن الوزراء العرب المسئولين عن شؤون التنمية والتخطيط والبيئة ما يلي:

أولاً: إن تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي يستوجب وضع إستراتيجية عربية مشتركة ومتكاملة لتحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية والصحية للمواطن العربي وصون البيئة العربية تأخذ بعين الاعتبار الظروف التاريخية والحاضرة للمنطقة والتنبؤ بالمتغيرات المستقبلية والتطورات العالمية لإنجاز الأهداف التالية:

١- تحقيق السلام والأمن على أسس عادلة وإزالة بؤر التوتر وأسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي من منطقة الشرق الأوسط

٢- الحد من البطالة.

٣- تحقيق المواءمة بين النمو السكاني والموارد الطبيعية المتاحة.

٤- القضاء على الأمية وتطوير مناهج وأساليب التربية والتعليم والبحث العلمي والتقني بما يتلاءم مع احتياجات التنمية المستدامة.

٥- دعم وتطوير المؤسسات التنموية والبيئية وتعزيز بناء القدرات البشرية وإرساء مفهوم المواطنة البيئية.

٦- الحد من تدهور البيئة والموارد الطبيعية، والعمل على إدارتها بشكل مستدام، يحقق الأمن المائي والغذائي العربي والمحافظة على النظم الايكولوجية والتنوع الحيوي ومكافحة التصحر.

٧- تطوير القطاعات الإنتاجية العربية وتكاملها وإتباع نظم الإدارة البيئية المتكاملة وأساليب الإنتاج الأنظف وتحسين الكفاءة الإنتاجية لرفع القدرة التنافسية للمنتجات العربية وتعزيز قدرات التنبؤ بالحوادث الصناعية والكوارث الطبيعية والاستعداد لها.

٨- دعم دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وفئاته وتشجيع مشاركتهم في وضع وتنفيذ خطط التنمية المستدامة وتعزيز دور المرأة ومكانتها في المجتمع.

ثانياً: إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوطن العربي تتطلب صياغة أولويات العمل العربي المشترك.

ثالثاً: إن تحقيق التنمية المستدامة في ظل العولمة وتحرير التجارة الدولية والثورة المعلوماتية، وتعزيز التعاون بين الشعوب على أساس الحوار والتكامل بين الحضارات يتطلب إيجاد مزيد من الفرص للدول النامية والاتفاق على آليات جديدة للحكمية السليمة تستند إلى المبادئ الدولية واحترام حقوق الشعوب في التنمية المستدامة على النحو الوارد في الإعلان الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية.

رابعا: إن الاتجاه في العالم العربي يميل إلى زيادة التنبه في المناهج التعليمية للقضايا البيئية. لكن ما زال بالإمكان تأدية المزيد من الأعمال على مختلف المستويات، خصوصاً لتوسيع نطاق البرامج البيئية التي تقدم في التعليم العالي، وجعلها أكثر استجابة للمتطلبات الوطنية، وتقوية المحتوى البيئي في المناهج التعليمية الأساسية، وتوفير كتب دراسية موثقة. وقد تم اتخاذ عدد من المبادرات بهذا الخصوص في العالم العربي، ورصد التقرير ٤٠ مركزاً بحثياً للدراسات البيئية، و٢٧ برنامجاً جامعياً و٢٤ برنامجاً للدراسات العليا حول البيئة.

خامسا: التأكيد مجدداً بالالتزام بالعمل معاً مع دول العالم في إطار المسؤولية المشتركة والمتباينة بين الدول المتقدمة والدول النامية في الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. وتوضيح أن الدول العربية والدول النامية الأخرى قد وقعت على مقررات قمة ريو والاتفاقيات الدولية المعنية بالبيئة مدركة أنها لن تترك لوحدها لتنفيذ ما وعدت به من التزامات والتي تفوق بكثير ما يتوافر لديها من إمكانات وذلك وفقاً لمبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة بالنسبة للالتزامات بين الدول

سادساً: الإشارة إلى الإنجازات التي تمت خلال السنوات العشر الماضية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسساتية ، وبيان أسباب القصور والتي يرجع البعض منها إلى عوامل اقتصادية واجتماعية وضعف الإمكانات الفنية والمادية من جهة، وعدم التزام الدول المتقدمة والجهات المانحة الدولية

بما وعدت به من تعهدات خلال قمة ريو وخاصة بشأن تيسير نقل التكنولوجيا وتوفير موارد مالية إضافية لمساعدة الدول النامية ومنها الدول العربية على تنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين والوفاء بالتزاماتها في الاتفاقيات الدولية المعنية بالبيئة التي وقعت عليها والعمل على إيجاد مناخ من الأمن والاستقرار ملائم للتنمية المستدامة في جميع بقاع الأرض.

سابعا: إيجاز أولويات العمل العربي والالتزامات للمرحلة المقبلة لتحقيق التنمية المستدامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بما في ذلك آليات التنفيذ المؤسساتية والتمويلية وما يمكن تنفيذه في الإطارين الوطني والعربي.

التزام الدول العربية في وضع سياسات وبرامج تساعدها على القضاء أو الحد من الفقر من خلال تيسير التأقلم مع سياسات الإصلاح الاقتصادي ورفع مستوى التأهيل المهني والتعليم العام والفني وإيجاد فرص العمل المناسبة للمواطن العربي، وترشيد وحسن استغلال الثروات المتاحة، وتعزيز التكافل الاجتماعي، وإيجاد حلول عملية لمشكلة الديون، وتعزيز دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في المشاركة في وضع وتنفيذ برامج التنمية المستدامة.

الدور المصري في مجالات العمل البيئي في مصر والإنجازات الرئيسية:

١- تحديات عديدة تواجه مسيرة العمل البيئي في مصر اقتضت مواجهتها إتباع العديد من الأساليب غير التقليدية في مسيرة الإصحاح البيئي للوصول إلى التنمية المستديمة الحقيقية التي تحمي حقوق كل أجيالنا القادمة في مواردهم الطبيعية لضمان تحقيق التنمية المتواصلة وتتمثل الأهداف قصيرة ومتوسطة المدى في الآتي:

أ - التحكم في مصادر التلوث وخفضها للحفاظ على الصحة العامة.

ب- حماية الموارد الطبيعية وإدارتها في إطار التنمية المستدامة.

٢- محاور عمل متعددة ومتوازية تنفذ كلها في آن واحد لتحقيق المواجهة على أصعدة متوازية منطلقين في ذلك من تأكيد السيد الرئيس محمد حسني مبارك من أن الحفاظ على البيئة لم يعد ترفا أو رفاهية بل أصبح مطلبا

ضروريا لحماية صحة الشعب وتمكينه من تحقيق الاستفادة القصوى من موارده الطبيعية.

وتتلخص هذه المحاور فيما يلي:

أ- تعميق الشراكة على المستوى الوطني.

ب- تعميق الشراكة على المستوى الثنائي، الإقليمي والدولي.

ج- تطبيق أحكام قانون البيئة رقم ١٩٩٤/٤ و قانون ١٠٢ في شأن المحميات الطبيعية.

د- دعم لا مركزية الإدارة البيئية من خلال رفع القدرة المؤسسية لجهاز شئون البيئة ومكاتب البيئة بالمحافظات.

هـ- دعم أنظمة الإدارة البيئة المتكاملة.

و- تفعيل آليات اقتصاديات السوق في مجال حماية البيئة.

ز- تشجيع التصنيع المحلى للتقنيات البيئية.

٣- تواجه مصر شأنها شأن معظم الدول التي تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (التنمية المستدامة) العديد من المشكلات البيئية والتي من أهم أسبابها الزيادة المطردة في السكان مما أدى إلى الضغط على الموارد الطبيعية.

وتتمثل التحديات التي نواجهها في:

أ - التوازن بين متطلبات التنمية وحماية البيئة والموارد الطبيعية.

ب- التصدي لتراكمات المشكلات البيئية على مدى أكثر من خمسين عام.

ج- إنشاء بنية معلوماتية قوية.

د- استخدام التكنولوجيا النظيفة في كل مجالات الإنتاج.

هـ- بناء كوادر متخصصة.

و- جذب الاستثمارات في مجال حماية البيئة.

ز- الارتقاء بسلوكيات المجتمع.

٤- انعكس الاهتمام العالمي بقضايا البيئة في إبرام العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية والتي تسعى لإنشاء هياكل تشريعية وإدارية وتبني سياسات محلية وإقليمية للحفاظ علي البيئة والثروات الطبيعية.

٥- يعتبر نهر النيل المورد الرئيسي للمياه في مصر بالإضافة إلى بعض الأمطار الموسمية على السواحل وسيناء وكذا من المياه الجوفية ومصادر المياه المتجددة وغير المتجددة في الصحارى ومياه الصرف الزراعي ومياه الصرف الصحي المعالج لذلك فإن الجهود تجتمع بين الوزارات المعنية للمحافظة عليه من التلوث.

٦- أولت مصر في غضون العقدين الماضيين قضايا حماية الموارد الطبيعية اهتماماً خاصاً وأرست نظاماً وتشريعاً لحماية التراث الطبيعي للدولة بتوجيهات ودعم من القيادة السياسية لصون الموارد الطبيعية لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية وواكبه إعلان أول محمية طبيعية في مصر وهى محمية رأس محمد الوطنية جنوب سيناء، وتوالت بعدها إعلان المحميات الطبيعة حتى أصبحت ٢٤ محمية تمثل١٠٪ من مساحة الجمهورية بما يماثل المعدل العالمي حاليا.

دور الإعلام في التصدي للتحديات البيئية:

هناك عنصر أساسي هام في العمل الفعال لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة بيئياً، هو دور وسائل الإعلام، خصوصاً لنشر المعلومات وتوفير التربية البيئية ومراقبة الإجراءات بشكل نقدي، على الصعيدين الوطني والإقليمي، لمواجهة الهموم البيئية. شغلت العناوين البيئية وسائل الإعلام في العالم العربي خلال السنوات العشر الأخيرة، وتم رصد نحو مئة نشرة دورية تحمل أسماء لها علاقة بالبيئة.

لكن موضوع البيئة نادراً ما حَظيّ بمعالجة في العمق، كما أن التحاليل النقدية ووجهات نظر الخبراء نادراً ما تم الالتفات إليها. وعلى رغم أن ازدياد الاهتمام بالبيئة يظهره ازدياد الإشارة إلى القضايا البيئية في وسائل الإعلام العربية، فإن هذه القضايا غالباً ما كانت تعالج على درجة كبيرة من العمومية، وكثيراً ما كانت تقتصر على الإبلاغ عن كوارث، وتفتقد إلى منظور نقدي تحليلي. هذا العيب تظهره، على سبيل المثال، حقيقة أن أقل من ١٠ في المائة من الصحف العربية لديها محررون أو مراسلون متفرغون

متخصصون في قضايا لها علاقة بالبيئة والتنمية المستدامة، مع وجود نسبة مئوية مماثلة في جميع وسائل الإعلام (صحافة وإذاعة وتلفزيون) تخصص صفحة أسبوعية أو برنامجاً منتظماً للقضايا البيئية. لكن هناك تطوراً ايجابياً، هو أن عدداً متزايداً من الشبكات التلفزيونية الإقليمية والوطنية بدأت إدخال القضايا البيئية كجزء من نشراتها الإخبارية.

❖ دعا "المنتدى الإقليمي حول سبل تطوير الإعلام البيئي في الوطن العربي" بالعاصمة الأردنية عمان في ختام أعماله ١٩ يونيو ٢٠٠٩ الساعة: ١٤:٢٣ م بزيادة حصة البرامج المتخصصة في قضايا البيئة في وسائل الإعلام ودعوة الباحثين في مجال البيئة إلى تعزيز انفتاحهم على الإعلام لضمان انتشار المعلومة البيئية الصحيحة.

وأكد المنتدى الذي حظي بمشاركة خبراء ومختصون في مجال الإعلام البيئي من البحرين وليبيا وفلسطين وتونس والإمارات العربية المتحدة والكويت وموريتانيا ومصر والمغرب والأردن على مدار ثلاثة أيام - أكد على دور المؤسسات التربوية والتعليمية في التربية البيئية وتضمين المناهج والمقررات الدراسية برامج لتربية الناشئة على قيم حماية البيئة والمحافظة على مواردها وضمان استدامتها وأوصى المنتدى بتفعيل التعاون بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ووسائل الإعلام من أجل معالجة مشكلات البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، ودعوا إلى إدماج التخصصات البيئية في مدارس ومعاهد وكليات الإعلام والاتصال لإعداد إعلاميين بيئيين قادرين على الإسهام في التوعية البيئية والتعاطي الواعي مع المشكلات البيئية.

وشدد المجتمعون على دور منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال البيئة في نشر الثقافة والتوعية البيئية لدى مختلف فئات المجتمع ودعوة الإعلاميين البيئيين إلى تعزيز مواكبتهم لجهود هذه المنظمات والتعريف بها.كما دعوا الإعلاميين المختصين في مجال البيئة في العالم العربي إلى بذل الجهود لمواكبة قضايا البيئة والتنمية المستدامة وتمكينهم من الوصول إلى مصادر الخبر البيئي والمعلومة البيئية وإشراكهم في رسم السياسات البيئية والخطط والبرامج الإعلامية المعدة بشأنها. الآفاق المستقبلية للتنمية البيئية في الوطن العربي ومواجهة التحديات